المبحث الأول

آثار برامج التنمية الاقتصادية على الإصلاح السياسي والديمقراطي في الأردن

د. محمد أبو حمور*

المقدمة

منذ أن نشأت الدولة الأردنية وهي تعمل بشكل فاعل في مجال التنمية الاقتصادية، وانصبت جهودها في سبيل تأمين الخدمات الأساسية للمواطنين، ومن جانب آخر أوجدت بنية تحتية مميزة، كما ساهمت في إنشاء العديد من المشاريع الكبرى، وهذا مرتبط بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها الأردن عبر مراحل تطوره التاريخي، وقد بدأ تطبيق التخطيط الاقتصادي وإعداد خطط التنمية منذ عقد الخمسينات، وعبر السنوات الماضية تحقق العديد من الإنجازات، بالرغم من كل الأزمات التي شهدتها المنطقة والتي كان لها أثر مباشر وكبير على المملكة، إلا أنه ومع تطور الفكر الاقتصادي وتغير

* وزير المالية الأردني الأسبق، ورئيس الهيئة التنفيذية للتخاصية.

الظروف السياسية المتمثلة في حسم الصراع لصالح اقتصاد السوق ولصالح حرية التجارة والاستثمار مقابل تراجع الدور الاقتصادي للدولة وتركيزه على الجوانب التنظيمية أو تلك الجوانب التي لا يبادر القطاع الخاص للعمل فيها، تغير أيضا مفهوم الخطط التنموية لتصبح بمثابة أداة تأشيرية ووثيقة سياسات وتطلعات تهيئ المجال لتحقيق الانسجام بين مجمل السياسات الاقتصادية الوطنية، وتؤكد ترسيخ مفاهيم الإصلاح الاقتصادي والبناء ما تم إنجازه، مع تعزيز التوجه نحو تحرير السوق من التدخلات الحكومية غير الضرورية، ومنح القطاع الخاص دورا أكبر في مجال الإنتاج والاستثمار، لتتفرغ الدولة بالتالي لدورها الرقابي والتنظيمي، والحفاظ على البنية التحتية، وتأمين ما يلزم من التمويل للقطاعات التي لا يستطيع القطاع الخاص أن يقوم بعبئها.

وقد شهد الأردن خلال القرن الحالي خطتين تنمويتين أولاهما تلك التي غطت الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣ والتي تمثلت أهدافها العامة فيما يلي:

- رفع معدلات النمو الاقتصادي إلى معدلات أعلى من معدلات النمو السكاني.
- استكمال سياسة الانفتاح على العالم.
- استكمال إصلاح الأطر القانونية والإدارية التي تحكم النشاط الاقتصادي.

- المحافظة على الاستقرار النقدي وتعظيم دور الادخار الوطني.
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة في توزيع مكاسب التنمية.
- تأكيد ثقافة وأخلاق العمل الجاد والمتقن.
- زيادة مشاركة العمالة الوطنية في سوق العمل.
- التصدي للفساد والتركيز على الشفافية.
- تطوير قواعد البيانات.
- المحافظة على البيئة.

أما الخطة التنموية الثانية فهي تغطي الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ وقد تميزت عن سابقاتها بأن إعدادها تم في إطار واسع من المشاركة بين مختلف فئات المجتمع مما يكرس نهج الشفافية والديمقراطية، كما تم الحرص على إيجاد انسجام بين مشاريع هذه الخطة وبين الظروف التمويلية المتاحة من خلال الموازنة العامة للدولة، كما تضمنت أيضا تحديد رؤية ورسالة وأهداف لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

كما شهدت هذه الفترة البدء في تنفيذ برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج تعزيز الإنتاجية، وتعزيز الدور التنموي للحكام الإداريين، وكلها برامج هدفت إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين في مختلف محافظات المملكة وتوسيع المشاركة الشعبية في القرار الاقتصادي.

برامج التصحيح الاقتصادي في الأردن

بدأ الأردن في أواخر عام ١٩٨٩ تطبيق برنامج التصحيح الأول وجاء ذلك مباشرة في أعقاب الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد الأردني في ذلك الوقت ، وقد استمر العمل بهذا البرنامج حتى اندلاع أزمة الخليج في صيف عام ١٩٩٠ حيث أصبح في حينه من غير الممكن الاستمرار في ذلك. وفي عام ١٩٩٢ بدأ الأردن في تطبيق برنامج جديد للتصحيح الاقتصادي، وقد استمر هذا البرنامج لمدة ثلاث سنوات، تلاه برنامج آخر استمر العمل به حتى عام ١٩٩٨. وقد استهدف هذا البرنامج تحقيق التوازن الداخلي والخارجي وذلك من خلال تبني مجموعة من السياسات والإجراءات الرامية إلى تحقيق استقرار في مستوى الأسعار، وتحفيز المدخرات المحلية وتشجيع الاستثمار، وتخفيض العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، إلى جانب تخفيض رصيد المديونية الخارجية وأعبائها إلى مستويات مقبولة، وإيلاء القطاع الخاص الأهمية التي يستحقها في رفده للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي المستدام.

ولكن أداء الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة من برنامج التصحيح الثاني أخذ في التباطؤ الملحوظ وذلك جراء الظروف الإقليمية غير المواتية. فقد عانت التجارة مع الضفة الغربية من مشاكل واضحة

جراء تعثر عملية السلام. كما تأثر أداء الاقتصاد الأردني خلال عام ١٩٩٨ بالانخفاض العالمي لأسعار النفط مما انعكس سلبياً على حجم مبادلاته التجارية مع الدول العربية المصدرة للنفط، وكذلك على تدفق حوالات الأردنيين العاملين في الخارج. كما تأثر الاقتصاد الأردني بالحصار المفروض على العراق وتواتر الأزمات بين العراق والأمم المتحدة. هذا بالإضافة إلى ارتفاع أعباء خدمة الدَّين العام الخارجي. وقد أثرت هذه العوامل مجتمعة سلباً في أداء الموازنة العامة وفي أوضاع ميزان المدفوعات وفي مستوى النشاط الاقتصادي. وفي ضوء ذلك وبعد أن تم تقييم جهود التصحيح الاقتصادي على صعيد المالية خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٨، وتبين أهمية إيلاء عدد من الجوانب العناية القصوى، حيث تم وضع برنامج تصحيح اقتصادي متوسط المدى يغطي الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١ ليعالج القصور الذي عانى منه التصحيح المالي خلال الفترة السابقة وبما يفضي إلى تعميق التصحيح الاقتصادي الوطني بأشكاله كافة، وتوسيع نطاقه ليشمل مختلف المستويات، بما في ذلك تكثيف الجهود للتصدي لظاهرتي الفقر والبطالة. وضمن هذا الإطار، فقد تم وضع الملامح الرئيسية لهذا البرنامج.

وقد تمثلت الأهداف الرئيسة للبرنامج (١٩٩٩-٢٠٠١) والذي انتهى في شهر أيار من عام ٢٠٠٢ بتحقيق زيادة تدريجية في معدلات

النمو الاقتصادي، واحتواء معدلات التضخم ضمن معدلات منخفضة، وتعزيز وضع احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية، والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار، وتخفيض عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى السير قدماً في عملية التصحيح الهيكلي والمتمثلة في تنفيذ حزمة الأمان الاجتماعي للحد من ظاهرتي الفقر والبطالة وتحرير التجارة الخارجية، وخصخصة بعض الشركات والقطاعات لإفساح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة الأوسع في النشاط الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

وفي ضوء هذا النهج توصل الأردن في شهر أيار من عام ٢٠٠٢ إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي حول برنامج جديد للإصلاح الاقتصادي لمدة عامين امتد حتى منتصف عام ٢٠٠٤. وسعت الحكومة من وراء ذلك إلى تعزيز المكتسبات التي تحققت وترسيخها خلال السنوات الماضية. وتتمثل أهداف هذا البرنامج في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام الذي يساهم في التأثير الإيجابي بشكل مباشر على مستوى معيشة المواطنين، وذلك عن طريق مواصلة الإصلاحات الهيكلية والاستمرار في تطبيق سياسات كلية مناسبة. كما يهدف أيضاً إلى تخفيض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى توفير مصادر التمويل اللازمة لبرنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي.

وشكل إصلاح نظام التقاعد الحكومي إحدى أولويات هذا البرنامج وذلك نظراً للأعباء المالية الكبيرة لهذا النظام على الموازنة العامة للدولة.

ساهمت برامج التصحيح في تصويب مسار الاقتصاد الأردني وتهيئته للاندماج مع الاقتصاد العالمي الذي تسوده ظاهرة الانفتاح والعولمة وثورة المعلومات والاتصالات. وأصبح القطاع الخاص يؤدي دور الريادة والقيادة في بيئة تنافسية حرة تحت مظلة حكومية تقتصر على جوانب الإشراف والرقابة والتنظيم.

في أوائل شهر تموز ٢٠٠٤ أنهت المملكة آخر برامج التصحيح التي تم تنفيذها بالتعاون مع الجهات الدولية ولغايات الحفاظ على هذه الإنجازات وتعزيزها والسير قدماً في البناء عليها، فإن ذلك يتطلب بالضرورة مواصلة النهج الإصلاحي الذي يتم بجهود وطنية، وبالاعتماد على مواردنا الذاتية ومزايانا التفضيلية، وبما يراعي أولوياتنا وقدراتنا المحلية. ويهدف هذا النهج الإصلاحي على المدى المتوسط إلى تحقيق نمو اقتصادي حقيقي ومستدام يتجاوز ضعف معدل النمو السكاني كحد أدنى، مما سينعكس إيجاباً على مستوى معيشة المواطنين، كما يهدف هذا النهج إلى الحفاظ على نسبة التضخم ضمن مستويات معتدلة، ومواصلة تخفيض عجز الموازنة العامة بالأرقام المطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يكرس مبدأ التوجه نحو مزيد من الاعتماد على الذات من

خلال زيادة مساهمة الإيرادات المحلية في تغطية النفقات العامة، وبما يفضي إلى تخفيض نسبة المديونية وصولاً إلى السقوف المحددة في قانون الدين العام وإدارته، وكذلك الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة الوطنية، وبناء احتياطيات كافية من العملات الأجنبية، مع العمل على توفير الظروف الملائمة لنمو الصادرات بنسب مرتفعة، وتحقيق توازن الحساب الجاري.

تطورات الوضع المالي والاقتصادي في الأردن أثناء فترة التصحيح

اتجهت السياسة المالية خلال الفترة التي شهدت تطبيق برامج التصحيح نحو الحد من الطابع التوسعي بهدف احتواء العجز المزمن في الموازنة العامة تدريجياً، وذلك من خلال العمل على تنمية الإيرادات المحلية وترشيد الإنفاق العام، وفي سبيل ذلك، فقد اتخذت الحكومة سلسلة من الإجراءات التي من شأنها العمل على تنمية الإيرادات المحلية وزيادة مرونتها.

ومن أبرز هذه الإجراءات إحلال ضريبة الاستهلاك محل رسوم الإنتاج المحلي وتوسيع وعائها. وفي منتصف عام ١٩٩٤ بدأ العمل بقانون الضريبة العامة على المبيعات لتحل محل قانون ضريبة الاستهلاك. وتعتبر ضريبة المبيعات أحد أهم أركان النظام الضريبي في

المملكة في الوقت الحاضر خاصة بعد التخفيضات الملحوظة المتتالية على الرسوم الجمركية. وتبلغ نسبة هذه الضريبة حاليا ١٦٪ على السلع المستوردة والمحلية ومجموعة محددة من الخدمات، وتهبط هذه النسبة إلى ٢٪ على السلع الأساسية التي تهم الشريحة العظمى من المجتمع.

وفي مجال الضرائب الجمركية، وضمن سعي الحكومة لتوسيع هامش حرية التجارة وتشجيع الاستثمار وزيادة القدرة التنافسية للصناعة الأردنية قامت الحكومة ومنذ عام ١٩٨٩ بإجراء تخفيضات جوهرية على الرسوم المفروضة على السلع المستوردة خاصة المواد الأولية والسلع والوسيطة، شملت هذه الإجراءات تخفيض الحد الأعلى للرسوم الجمركية، وإعفاء العديد من مدخلات الإنتاج من الرسوم.

وبهدف تطوير الإجراءات الجمركية وتبسيطها أصدرت الحكومة خلال عام ١٩٩٨ قانوناً جديداً للجمارك تم بموجبه توحيد كافة الرسوم والضرائب التي تستوفى على السلع المستوردة والمعاد تصديرها بحيث يتم استيفاء هذه الرسوم والضرائب في بند واحد ووفق جدول واحد. وفي مجال الإصلاح الجمركي، فقد عملت دائرة الجمارك على اعتماد النظام المنسق للتعرفة الجمركية، وهو عبارة عن جدول دولي متطور لتصنيف وتبويب السلع وفق أسس علمية ثابتة وضمن مجموعات رئيسية.

وفي إطار الإصلاح الضريبي الشامل الذي يهدف إلى تطوير النظام الضريبي، وزيادة مرونته، واستقطاب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية قامت الحكومة بتعديل قانون ضريبة الدخل. وقد تضمن التعديل تخفيض عدد الشرائح الضريبية المفروضة على الأشخاص الطبيعيين، إلى جانب إجراء تخفيضات كبيرة على نسب الضريبة المفروضة على الشركات.

أدت الإصلاحات الضريبية إلى توسيع قاعدة المكلفين، وتقليل عملية التهرب الضريبي من خلال تفعيل نظام التقدير الذاتي لضريبة الدخل، وتشجيع الاستجابة الطوعية لدى المكلفين بتقديم كشوف التقدير الذاتي، ودفع الضرائب المترتبة عليهم، والبدء بأسلوب اختيار العينات في تدقيق الكشوف، كما أنه ومن خلال قانون الضريبة العامة على المبيعات تم توسيع الشريحة الخاضعة للقانون، وساهم توحيد دائرتي ضريبة الدخل والضريبة العامة على المبيعات في تعزيز الاصلاح الضريبي وتوحيد الأرقام الضريبية ورفع مستوى الأداء وكفاءة التحصيل.

وفي جانب النفقات العامة، فقد اتبعت الحكومة مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تقليص النفقات العامة وتخفيض نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد ركزت الحكومة لتحقيق ذلك على ضبط الإنفاق

الجاري، وخاصة النفقات التحويلية منها، والتي من أبرزها دعم المواد التموينية ودعم المؤسسات، هذا إلى جانب ترشيد مشتريات الحكومة من السلع والخدمات قدر الإمكان، وضبط النمو في فاتورة الرواتب والأجور.

أما فيما يتعلق بالإصلاح الهيكلي، فقد عملت الحكومة على إجراء بعض الإصلاحات في عدد من القطاعات من خلال تقنين الدعم المقدَّم لبعض المؤسسات وتنفيذ برنامج للتخاصية، وتوفير الإطار التشريعي المناسب لعمل هذه القطاعات، وإعادة النظر في أسعار بعض الخدمات. وقد شملت هذه الإصلاحات قطاعات متعددة منها على سبيل المثال قطاع الطاقة، وقطاع النقل، وقطاع الاتصالات، وقطاع التأمين والمصارف، وغيرها.

التخاصية

يواصل الأردن السير قدماً في تنفيذ برنامج التخاصية الذي بدأ في النصف الثاني من عام ١٩٩٦ لتحقيق أهدافه في رفع كفاءة الاقتصاد الأردني، وجذب الاستثمارات الخاصة، وتدعيم المالية العامة، وتوسيع السوق المالي، وغيرها، حيث تم خلال السنوات الماضية بيع أسهم الحكومة في عدد من الشركات التابعة لمحفظة المؤسسة الأردنية

للاستثمار. كما شهد العام الماضي نشاطاً ملحوظاً في عمليات إعادة هيكلة وتخاصية المشروعات قيد التنفيذ، ففي قطاع الطيران، جرى تنفيذ برنامج تخاصية الشركة الأردنية لصيانة الطائرات (جورامكو) والتي تم بيع ٨٠٪ من أسهمها في بداية العام ٢٠٠٥ إلى شركة أبراج كابيتال، كما يجري استكمال برنامج إعادة هيكلة سلطة الطيران المدني، وخصخصة المطارات الأردنية وتهيئة وحداتها لتعمل على أسس تجارية، ولتسهل دخول القطاع الخاص إلى خدمات المطارات. ويجري العمل أيضا على تنفيذ مشروع تخاصية كلية الملكة نور الفنية للطيران المدني وبمساعدة مستشار مالي محلي.

وفي قطاع الطاقة يجري العمل على استكمال عملية بيع ما نسبته (٥١٪) من شركة توليد الكهرباء المركزية إلى شريك استراتيجي، هذا وقد تم في شهر كانون ثاني ٢٠٠٥ استلام عروض الشراء النهائية وسوف يجري استدراج عروض إبداء الاهتمام لشراء الحصص المزمع بيعها في شركتي التوزيع أوائل العام القادم.

وهناك عدد من المشروعات العامة يجري إعادة هيكلتها وخصخصتها بالأسلوب المناسب لكل منها مثل مؤسسة سكة حديد العقبة، وشركة البريد الأردني، والشركة الأردنية للصوامع والتموين، وشركة مناجم الفوسفات الأردنية، وباقي حصة الحكومة في شركة

الاتصالات الأردنية (البالغة ٤١,٥٪)؛ وذلك بغية رفع كفاءة أدائها، وتحسين جودة خدماتها، وتخفيف أعباء الدعم المالي المقدم لهذه المشروعات من الموازنة العامة.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الحكومة تولي جل اهتمامها لإنشاء وتفعيل هيئات الرقابة والتنظيم للقطاعات التي يتم خصخصتها، حيث تم إنشاء هيئات تنظيم لقطاعات الاتصالات والنقل العام للركاب والكهرباء والبريد لتضطلع بمهمة الرقابة والإشراف على هذه القطاعات في مرحلة ما بعد التخاصية ، بهدف تحسين نوعية الخدمات، والسلع المقدمة وبأسعار عادلة تراعي ذوي الدخل المتدني من خلال الشرائح المتعددة لتعرفة الخدمات، وبحيث تحافظ على حقوق ومصالح المستثمر والمستهلك على حد سواء. ومما لا شك فيه أن تنفيذ برنامج التخاصية في الأردن يسير بكل شفافية وكفاءة جنباً إلى جنب مع مراعاة الحفاظ على حقوق العاملين ومكتسباتهم في المشروعات التي يتم خصخصتها.

وقد ساهم برنامج التخاصية في إيجاد موارد من العملات الصعبة لشراء وتسديد الديون الخارجية، ولتمويل بعض مشاريع التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي يهدف إلى تعميم مكاسب التنمية والتخفيف من حدة الفقر والبطالة، كما قلص من الحاجة للجوء

للاقتراض الخارجي، يضاف لذلك إصلاح وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لهذه القطاعات. وقد ثبت أن التخاصية، والتي يتم تنفيذها ضمن إطار قانوني واقتصادي واجتماعي واضح، تمثل حافزاً لخلق الاستثمار وليس استبدالاً له، حيث ارتبط إنجاز البرنامج حتى الآن بجذب استثمارات جديدة بلغت حوالي مليار دولار في مختلف القطاعات. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن هذا البرنامج يساهم في رفع كفاءة الأداء والاستغلال الأكفأ للموارد.

الاتفاقيات التجارية

استجابة لمتطلبات الانفتاح الاقتصادي وسعياً من الأردن إلى فتح مختلف الأبواب أمام صادراته، فقد تم الدخول في العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مثل اتفاقية الشراكة الأوروبية ومنظمة التجارة العالمية، ومنطقة التجارة العربية الحرة، واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد ساهمت هذه الاتفاقيات في تحسين المناخ الاستثماري، وتعزيز قدرة الأردن على جذب الاستثمارات الأجنبية، وإيجاد مناخ ملائم يمكن الإنتاج المحلي من الانطلاق في أجواء تنافسية حرة، ويفسح المجال أمامه لولوج الأسواق العالمية وبشروط

تفضيلية تعزز من قدرته على المنافسة في تلك الأسواق، وتساهم هذه الاتفاقيات في توفير أسواق مستقرة للمنتجات الأردنية.وقد شهدت الصادرات الوطنية في عام ٢٠٠٤ نمواً بلغت نسبته ٣٩٪، وخلال أول خمسة أشهر من العام الحالي نمت الصادرات الوطنية بحوالي ١٧٪.

إصلاح القطاع العام

شهدت المرحلة المنقضية تقليص دور الدولة في النشاطات الاقتصادية المختلفة وخاصة من خلال تفعيل برنامج التخاصية. مما أفسح المجال أمام القطاع الخاص لتفعيل دوره في الأنشطة الاقتصادية، ويؤدي دوراً ريادياً في التنمية الاقتصادية. ومن جهة أخرى فقد ساهم هذا في تعزيز قدرة الحكومة على تركيز نشاطها في مجال التنظيم والرقابة وتوفير البيئة الملائمة لعمل القطاع الخاص، ولا شك بأن هذا يتطلب أيضاً إصلاح القطاع العام وتحسين أدائه، مما يفضي إلى تعزيز دور الدولة في إدارة الاقتصاد الكلي والحفاظ على سلامته واستقراره، ويمكن القول إن الهدف الأساسي في هذا المجال هو دولة تعمل بكفاءة أكبر وبكلفة أقل.

تسعى الحكومة من خلال برنامج إصلاح القطاع العام إلى إيجاد جهاز حكومي متطور يتمتع بكفاءة عالية، ويواكب المستجدات والتطورات الحديثة، ويوفر البيئة المحفزة للاستثمار، ويكون قادراً على

تقديم الخدمات المتميزة بكفاءة، ورسم السياسات العامة بمنهجية علمية، والمحافظة على الأمن، وصون الحريات العامة.

ويتكون البرنامج من أربعة محاور أساسية، أولها صنع السياسات واتخاذ القرارات، والذي يهدف إلى تعزيز دور مجلس الوزراء في صناعة السياسات الإستراتيجية العامة، وتفويض القرارات الثانوية للوزارات والدوائر، وسيتم في إطار هذا المحور إنشاء عدد من اللجان القطاعية الدائمة. ويركز المحور الثاني على إدارة الأداء، وتطوير الخدمة المقدمة للمواطنين من قبل الدوائر والمؤسسات الحكومية ووضع معايير لقياس الأداء، أما المحور الثالث فيهدف إلى هيكلة المؤسسات وتنظيمها بهدف إزالة الازدواجية والتداخل في أعمالها، ويركز المحور الرابع على تطوير إدارة الموارد المالية والبشرية وتحديثها من خلال تحديث سياسات الخدمة المدنية، ووضع مقاييس محددة وواضحة وقابلة للقياس تعتمد الكفاءة في التعيين والترقية، وتعمل على رفع مستوى الموظف العام من خلال البرامج التدريبية المناسبة.

إصلاح الإدارة المالية

استمراراً للجهود التي بذلت في تحديث وتطوير الإدارة المالية، والتي هدفت إلى تعزيز الانضباط المالي، ورفع كفاءة الإنفاق العام، والحد من الهدر في المال العام، فقد عملت وزارة المالية على تحسين

وتطوير عملية إعداد الموازنة حيث حددت بالدرجة الأولى السقف الكلي للإنفاق، ضمن إطار مالي متوسط المدى يتلاءم مع الإمكانيات وبما لا يشكل ضغوطاً إضافية على الاقتصاد الوطني، مع التأكيد على أن المخصصات المرصودة في الموازنة تخدم الأولويات الاستراتيجية للوطن، وتؤدي إلى الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

وضمن مشاريع تحديث الإدارة المالية التي تقوم بها وزارة المالية تم في عام ٢٠٠٤ صياغة إستراتيجية شاملة لكافة المؤسسات العاملة تحت مظلة هذه الإدارة وتغطي جميع المبادرات التي تم المباشرة بها أو المتوقع السير بها، وذلك من أجل ترسيخ الرؤية وتأدية الرسالة التي تسعى الإدارة المالية إلى تحقيقها، فبالإضافة إلى تحديد السقف الكلي للإنفاق العام وتحديد السقوف المؤسسية قامت وزارة المالية بتقوية إدارة التدفقات النقدية، إضافة إلى قيامها بتحليل ومراجعة بنود الإنفاق العام بهدف رفع كفاءة تخصيص الموارد المتاحة.

وفي مطلع عام ٢٠٠٤ تم دمج دائرتي ضريبة الدخل وضريبة المبيعات بهدف تقليل التهرب الضريبي، ورفع كفاءة التحصيل من خلال إدخال الرقم الضريبي الموحد، وتبسيط الخدمات المقدمة للمكلفين. كذلك سارت الوزارة قدماً في إنشاء حساب الخزينة الموحد والذي يتيح للحكومة ضبط حساباتها، واستخدام مواردها بصورة أكثر

كفاءة وفعالية. وعملت أيضا على إعداد الخطوات اللازمة لتحديث تصنيف الحسابات الحكومية في الموازنة العامة بما يتناسب مع التطورات الحديثة، والذي يؤدي أيضا إلى فعالية أكبر في تخصيص الإنفاق.

وأنجزت الوزارة خطوات مهمة على طريق تعميق وترسيخ مبادىء الشفافية المالية منها تحديث تصنيف البيانات المالية، وانضمام الأردن إلى المعايير العالمية الخاصة بنشر بيانات المالية العامة وبث جلسات فتح العطاءات الحكومية.

دور الموازنة العامة في التخطيط الاقتصادي

يتحقق دور الموازنة العامة في التخطيط المتوسط والطويل الأجل من خلال تبني مفهوم موازنة البرامج، حيث إن كبر حجم النفقات العامة في الموازنة وزيادة آثارها على الاقتصاد الوطني دعا إلى ضرورة الربط بين الخطط الحكومية والموازنات العامة، وأن تتغير وظيفة الموازنة لتصبح أداة للتوجيه والتخطيط الحكومي للاقتصاد الوطني بأكمله، وذلك من خلال بيان البرامج والمشاريع التي ستنفذها الأجهزة الحكومية لعدد من السنوات المقبلة والنفقات المتوقعة لها. ونلاحظ بأن الموازنة العامة ما هي إلا خطة تنموية سنوية تعتمدها الحكومة لتنفيذ سياساتها المالية، والمساهمة في تحقيق أهدافها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية. وبذلك فهي تأتي لتنفيذ الخطط التنموية

متوسطة وطويلة الأجل وبشكل سنوي ومتواصل. وبهذا نلاحظ الاتساق الكامل بين الموازنة العامة والخطط التنموية.

إضافة إلى ذلك تعتبر الموازنة نظاماً إدارياً يربط التخطيط الاستراتيجي البعيد المدى بالموازنة، ويركز على التحليل، ويهدف إلى توفير المعلومات والبيانات الضرورية لمتخذي القرارات لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية.

أبرز ملامح مشروع موازنة عام ٢٠٠٥

تم إعداد مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٠٥ استناداً إلى إستراتيجية إصلاح الإدارة المالية التي تبنتها الحكومة مؤخراً، والتي تهدف إلى مواصلة السير بثبات تجاه تعميق نهج الشفافية والالتزام بمبادئ الواقعية التي تهيئ المجال لوضع الضوابط الواضحة والمستقرة لمسار مالي مستقبلي يراعي توجيه الإنفاق على ضوء الموارد المالية المتاحة، وترتيب أولويات الإنفاق الوطنية وفقاً لهذه الموارد من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المنشود والقابل للاستمرار، لذلك فقد جاء إعداد الموازنة بناءً على إطار مالي متوسط المدى يمكّن الحكومة من الوقوف على الوضع المالي المتوقع للخزينة العامة في المدى المتوسط من خلال استخدام الأساليب العلمية في تقدير الإيرادات والنفقات العامة على ضوء التطورات الاقتصادية، مما يسمح بإتاحة المجال لكافة الدوائر

والوزارات لتحديد أولوياتها وتقدير احتياجاتها وفق سقوف محددة تتناغم مع السقف الكلي المحدد للإنفاق العام والذي ينسجم مع حجم الإيرادات المتوقعة والعجز المالي المستهدف. وقد أتاح هذا الأسلوب لكل وزارة أو دائرة حكومية الوقت الكافي لتحديد المشاريع والأولويات التي يجب أن توليها عناية خاصة.

لم يتضمن مشروع قانون الموازنة العامة فرض أي ضرائب جديدة، وإنما يركز على بذل مزيد من الجهود لتحسين الإدارة الضريبية ورفع كفاءتها وفاعليتها، وقد أثبت هذا التوجه خلال العام الماضي أنه ذو أثر فاعل على تقليص التهرب الضريبي، وتحصيل حقوق الخزينة في مواعيدها، وقد تجلى ذلك من خلال النتائج التي ظهرت جراء القيام بدمج دائرتي ضريبة الدخل والمبيعات حيث كان لها آثار إيجابية واضحة على تحسين الإيرادات، إضافة لذلك فقد تم إضفاء مزيد من الشفافية والوضوح على الموازنة من خلال أفراد بند خاص لدعم المحروقات، وكذلك احتساب المنح النفطية على أساس أسعارها في السوق العالمي.

أولى مشروع موازنة عام ٢٠٠٥ أهمية خاصة لترجمة الأولويات الوطنية التي انبثقت عن الخلوة التي عقدت في البحر الميت مؤخراً، حيث تضمن تنفيذ عدد من المشاريع الرأسمالية في مجالات ذات أولوية عالية، كالتركيز على محاربة الفقر والبطالة والاستثمار وتنمية الموارد البشرية،

والتعليم العام والعالي، والرعاية الصحية، وتنمية المحافظات، وإصلاح القطاع العام، وتطوير القضاء وغيرها.

وتفرض التطورات والتغييرات في هيكل الإيرادات والنفقات العامة إعادة ترتيب أولوياتنا في جانبي الإيرادات والنفقات العامة بشكل يكفل الاستمرار في ضبط عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عند المستويات المستهدفة في برنامج الإصلاح الوطني.

لابد أن تكثف الحكومة من إجراءاتها الهادفة إلى تقليص فجوة العجز المالي في الموازنة العامة إلى أضيق الحدود الممكنة لتفادي المخاطر الجسيمة الناجمة عن تزايد هذه الفجوة المتمثلة باللجوء إلى الاقتراض بشقيه الداخلي والخارجي على حد سواء. فالتزايد في حجم الاقتراض لمثل هذه الغايات من شأنه زعزعة دعائم الاستقرار المالي والنقدي التي بذلت الحكومة الكثير عبر سنوات التصحيح الاقتصادي لإرسائها وترسيخها لكونها تعد بمثابة الركن الأساسي للتنمية الاقتصادية المستدامة التي نتطلع إلى تحقيقها.

الدَّين العام

وفيما يتعلق بالمديونية الخارجية، فقد أسفرت الجهود التي بذلتها الحكومة لتخفيض عبء المديونية عن تحقيق نجاح ملحوظ من خلال الاتفاق مع الجهات الدائنة على شراء ومقايضة أو شطب أو إعادة

جدولة مديونيتها على الأردن. وقد كان أبرز ما تحقق في هذا المجال اتفاقيات شطب الديون أو تحويلها إلى منح والتي أبرمت خلال التسعينات مع عدد من الدول وبقيمة (٧٧٣) مليون دولار. وكذلك اتفاقيات إعادة الجدولة التي عقدت مع كل من نادي باريس ونادي لندن خلال الفترة ١٩٨٩-٢٠٠١ لإعادة جدولة ما مجموعه (٣٦٩٤) مليون دولار. هذا إلى جانب اتفاقيات شراء ومقايضة الديون المستحقة إلى كل من روسيا وسويسرا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا، حيث بلغت اتفاقيات شراء الديون ما قيمته (١٣٤١) مليون دولار، في حين بلغت عمليات مقايضة الديون (٥٤٠) مليون دولار.

وتشير البيانات المتعلقة بالدين العام الخارجي إلى أن رصيده قد بلغ في نهاية شهر حزيران من هذا العام حوالي (٥٠٨١) مليون دينار أو ما نسبته (٥٧,٩٪) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام ٢٠٠٥، مقابل ما مقداره (٥٣٤٨) مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٤ أو ما نسبته (٦٧,٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي.

بلغ الدَّين العام الداخلي في نهاية شهر حزيران ٢٠٠٥ ما قيمته (١٨٤٥) مليون دينار أو ما نسبته (٢١٪) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام ٢٠٠٤ مقابل ما مقداره (١٩٤٥) مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٤، أو ما نسبته (٢٤,٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي.

الحكومة ملتزمة وفقاً لقانون الدَّين العام بتخفيض رصيد الدين العام الداخلي والخارجي بما لا تتجاوز نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي عن (٨٠٪) في مطلع عام ٢٠٠٧. وانسجاماً مع هذا الالتزام، قامت الحكومة خلال شهر كانون أول من عام ٢٠٠٣ بعملية إطفاء مبكر لكامل سندات بريدي التي تبلغ قيمتها الاسمية حوالي (٤٦٠) مليون دولار لتتجنب الخزينة دفع فوائد مرتفعة على هذه السندات. كما تم خلال الفترة نفسها إجراء عملية مبادلة دين بمبلغ يعادل (٧٠) مليون جنيه استرليني وبسعر خصم كبير. وساهمت هاتان العمليتان في تخفيض رصيد المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ستة نقاط مئوية، كما ستساهم أيضاً في تخفيض خدمة الدَّين من الفوائد وبمبلغ يزيد على (٢٥) مليون دولار سنوياً على مدار العشرين عاماً القادمة، وتم خلال عام ٢٠٠٤ تنفيذ وإبرام عدد من اتفاقيات مبادلة الدَّين مع إيطاليا وإسبانيا وألمانيا.

بلغ مجموع الدَّين العام الداخلي والخارجي في نهاية شهر حزيران ٢٠٠٥ حوالي ٦٩٢٦ مليون دينار أو ما نسبته ٧٨,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل٧٢٩٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٤، أو ما نسبته ٩١,٩٪ من الناتج.

أبرز تطورات السياسة النقدية

تابع البنك المركزي خلال السنوات الماضية تطبيق سياسته النقدية الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي، والمتمثل في تحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار، واستقرار المستوى العام للأسعار، وتوفير هيكل أسعار فائدة مناسب ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية وتطورات أسواق المال العالمية.

كما واصل البنك المركزي اتباع أسلوب الإدارة غير المباشرة (عمليات السوق المفتوحة) كأداة رئيسة لإدارة السياسة النقدية، وذلك لتنظيم حجم السيولة في الاقتصاد الوطني بما يتناسب وتمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي من جهة، وتحقيق التناغم والانسجام بين السياسة النقدية والسياسات المالية والاقتصادية العامة من جهة ثانية.

كما تمكّن البنك المركزي من الحفاظ على مستوى مريح من احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية وإدارته بما يكفل السيولة والربحية والأمان، إذ بلغت هذه الاحتياطيات حتى نهاية شهر أيار الماضي نحو (٤,٧) مليار دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة تزيد على سبعة أشهر.

وانسجاماً مع التطورات التي جرت مؤخراً في أسواق المال العالمية والمتمثلة بارتفاع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي، قام البنك

المركزي برفع أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية بهدف الحفاظ على جاذبية الدينار الأردني كوعاء ادخاري.

وعلى صعيد الجهاز المصرفي، اتخذ البنك المركزي العديد من الإجراءات التصحيحية في مجال الرقابة على الجهاز المصرفي وذلك بغية التأكد من سلامة مراكزها المالية والتزامها بنسب الأمان المصرفي المفروضة عليها. وفي إطار تعزيز المنافسة في هذا القطاع قام البنك المركزي بالعمل على إزالة المزايا التفضيلية التي كانت تتمتع بها بعض البنوك في مجال التسليف ورخص لعدد من البنوك الخارجية ذات الخبرة المصرفية المميزة للعمل في المملكة، كما أصدر تعليمات تتعلق بمكافحة غسيل الأموال بغية الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي وسمعته محلياً وعالمياً.

تحديات أساسية أمام جهود الإصلاح

تؤدي السياسات المالية والنقدية دوراً هاماً في التأثير على مجمل الأوضاع الاقتصادية للمملكة، وتمكن من توفير مزيد من الموارد المالية، وتهيىء المناخ الاستثماري المناسب لاستقطاب الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة وبما يخدم الاقتصاد الوطني، كما أنه لا بد من الإشارة إلى أن الاقتصاد الأردني، وبالرغم من الظروف الاستثنائية التي تمر بها المنطقة، حقق خلال السنوات الأخيرة نمواً مطَّرداً وبمعدلات فاقت

معدلات النمو السكاني، مما أسهم في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ حوالي (٣,٤٪) سنوياً، وهو متوسط يفوق ما تحقق في كثير من دول المنطقة والعالم. وما كان هذا النمو ليتحقق لولا جهود التصحيح المتواصلة التي نفذتها المملكة عبر السنوات الماضية وعلى مختلف الصعد، ولا سيما ما يتعلق منها بالسياستين المالية والنقدية والانفتاح التجاري على العالم الخارجي، فضلاً عن إفساح المجال للقطاع الخاص ليؤدي دوراً ريادياً في دفع النشاط الاقتصادي وعملية التنمية من خلال مواصلة تنفيذ برنامج الخصخصة وتحديث التشريعات التي تعزز وترسخ مبدأ آلية السوق في النشاط الاقتصادي، كما حقق الاقتصاد الوطني خلال عام ٢٠٠٤ نمواً حقيقياً بلغت نسبته (٤,٧٪)، وهذا المعدل هو الأعلى منذ عام ١٩٩٢، وتشير التوقعات الى أن عام ٢٠٠٥ سيشهد نسبة نمو لا تقل عن ٧٪، وهذا يؤكد بأن المملكة تسير قدماً في طريق النمو المستدام. مما يتطلب مواصلة العمل بجد ودأب لمواجهة مختلف التحديات للوصول بالأردن إلى المستوى الذي يلبي طموح قائدنا جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم حفظه الله، ولا شك بأن الأردن بهمة أبنائه وطموح قيادته قادر على تحقيق المزيد من الإنجازات.

بالرغم من أن المملكة استطاعت عبر تطبيق سياسات التصحيح الاقتصادي أن تحقق العديد من الإنجازات بما في ذلك تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومعالجة جانب كبير من التشوهات الهيكلية، وتخفيض عجز الموازنة، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، والحفاظ على سعر صرف العملة الوطنية وتوفير احتياطيات جيدة من العملات الأجنبية، وأثبتت المؤشرات الاقتصادية المختلفة، نجاح الجهود الإصلاحية في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، إلا أن كل ذلك ينبغي أن لا يخفي حقائق وتحديات أساسية لابد من استمرار العمل في سبيل تحقيقها، فعلى مستوى القطاع الحقيقي لابد من التأكيد على مواجهة التحديات التالية:

- الحفاظ على نسب النمو المرتفعة.
- رفع مستوى معيشة المواطنين من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج.
- الحد من ظاهرة الفقر والبطالة.
- مواصلة الإصلاحات الهيكلية.
- رفع مستوى تنافسية الاقتصاد الأردني.

أما على مستوى قطاع المالية العامة، فلابد من مواصلة الجهود في سبيل التغلب على عدد من التحديات التي تواجه هذا القطاع وأهمها:

- زيادة نسبة مساهمة الإيرادات المحلية في تغطية النفقات العامة.

- استمرار تخفيض عجز الموازنة تدريجيا.
- تخفيض المديونية وأعبائها وصولا إلى الأهداف المحددة في قانون الدَّين العام في عام ٢٠٠٦.

وفيما يتعلق بالقطاع النقدي والخارجي هناك عدد من التحديات المستقبلية التي لابد من مواجهتها أو الحفاظ على الإنجازات التي تحققت في هذا المجال:

- الحفاظ على استقرار سعر الصرف.
- الحفاظ على مستوى مريح من احتياطيات العملة الأجنبية.
- احتواء التضخم ضمن نسب مقبولة.
- نمو الصادرات بنسب مرتفعة.
- تحقيق التوازن في الحساب الجاري.

ولا شك بأن مواجهة هذه التحديات يجب أن تتم في إطار الجهود الوطنية التي تبذل لتحديث وتطوير مختلف جوانب الحياة في الدولة الأردنية مثل مبادرة الأقاليم التنموية، والتي تمثل نظرة شمولية تهدف إلى تجميع عدد من المحافظات في إقليم واحد يتم في إطاره تنفيذ المشاريع التنموية وتحديد الأولويات من خلال هيئات منتخبة، وبذلك يتكرس مفهوم المشاركة الشعبية في تحديد الاحتياجات التنموية والخدمات والمشاريع التي لا بد من توفيرها لكل إقليم.

ولا بد من الإشارة أيضا إلى الأجندة الوطنية والتي تمثل إستراتيجية طويلة المدى ومنهج عمل لعشر سنوات قادمة، ويتم من خلالها دراسة ثمانية محاور أساسية هي: التشريع والعدل، والاستثمار، والخدمات المالية والإصلاح المالي الحكومي، والبنية التحتية، والعمالة والتدريب المهني، والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي، والرفاه الاجتماعي، ومحور التنمية السياسية والمشاركة. ومن المتوقع أن تنهي فرق العمل المعنية أعمالها في أواخر شهر أيلول الحالي بحيث يتم تحديد التحديات التي تواجه الأردن في كل محور، وكذلك الأهداف المتوخى تحقيقها، والمبادرات اللازم تنفيذها وفق جدول زمني مع تحديد الجهات المسؤولة عن ذلك، والكلف المالية المتوقعة، إضافة إلى وضع مؤشرات أداء كمية لكل هدف ولكل مرحلة من المراحل، وبذلك يمكن ضمان ثبات السياسات المختلفة حتى في حال التغير الذي قد يطرأ على تشكيلة الحكومة،وسوف تتمتع هذه الأهداف والمبادرات بقوة إضافية نظرا لأنها سترتبط بالموازنة العامة للدولة خلال السنوات القادمة.

التطورات الاقتصادية وأثرها في التحولات الديمقراطية

من المعلوم أن هناك علاقة جدلية بين السياسة والاقتصاد، فكثيرا ما تكون القرارات الاقتصادية ذات صبغة سياسية أو موجهة لخدمة

هدف محدد، وكذلك الحال بالنسبة للعديد من القرارات السياسية التي تأخذ في حسبانها الآثار الاقتصادية المختلفة، والأردن ليس حالة شاذة بين دول العالم وإن كان حالة فريدة بين دول المنطقة، فمن حيث المبدأ هناك توافق وطني وشعبي على مؤسسة العرش، وجلالة الملك يمثل القاسم المشترك والأب الحنون لكل الأردنيين يأخذ بيدهم ويسير بهم نحو آفاق جديدة من التطور والرقي، وقد استطاع الأردن وعبر قيادته الهاشمية بناء شبكة وثيقة من العلاقات مع مختلف دول العالم، واستطاع أن يستثمر هذه الشبكة لصالح التنمية الشاملة مع الحفاظ على استدامتها واستمرارها حتى في أحلك الظروف.

فعلى المستوى الدولي تميز الأردن بعلاقات متينة مع مختلف بلدان العالم بالرغم من الصراعات التي كانت تدور بين هذه الدول، كما تميز أيضا بأن تأثيره السياسي يفوق كثيرا تأثير العديد من دول المنطقة التي تكبره مساحة وعدد سكان وموارد اقتصادية، ولعل أهم ما هو جدير بالذكر ذلك الوضع الخاص من الاستقرار الأمني الذي يتميز به الأردن عبر العقود الماضية، فأن تكون في منطقة كالشرق الأوسط يعني أن تتأثر بالظروف المحيطة التي تعج بالاضطرابات والأحداث السياسية على مختلف الأصعدة، وهذا الوضع يعود الفضل فيه بشكل أساسي للقيادة الأردنية التي استطاعت دوما أن تحدد أهداف الوطن ومساره بشكل

سليم وواضح في خضم ظروف يصعب التنبؤ بنتائجها، وشارك شعب الأردن بمختلف فئاته في هذا الاستقرار والأمن، واستطاع أن يكرس منه نموذجا لتعاون مثمر وبنَّاء. والكل يدرك بأن الحفاظ على الأمن والاستقرار جاء ضمن سياسات معتدلة ومتوازنة، ولم يكن وليد كبت وإرهاب وترويع للمواطنين، وحتى في أحلك الظروف كانت هناك مساحة واسعة لعمل المعارضة، وغض طرف عن العديد من النشاطات التي يتم القيام بها من قبل مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية حتى قبل أن يعود الأردن لمواصلة مسيرته الديمقراطية في أواخر عقد الثمانينات.

شكلت مسيرة الإصلاح الاقتصادي رافدا وداعما أساسيا لمسيرة الإصلاح السياسي والديمقراطية في الأردن، وكانت متزامنة معها إلى حد كبير، وبالرغم من أن بعض التعثر كان يشوب مسيرة الإصلاح السياسي والديمقراطي لأسباب تعود إلى ظروف موضوعية، إلا أن التقييم المتكامل لاتجاهات الديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاحات السياسية يشير بوضوح إلى أن المملكة تسير بثبات تجاه تعزيز المكتسبات التي تحققت والبناء عليها، لذلك فقد أصبحت العديد من دول المنطقة تحاول اللحاق بالأردن الذي أصبح رائدا في هذا المجال.

ولابد من الإشارة إلى النهج الاقتصادي الذي اختطته المملكة، والذي يهدف إلى منح القطاع الخاص دور الريادة في التنمية الاقتصادية يشكل عاملا أساسيا في دعم الإصلاح السياسي والديمقراطي، ذلك أن الحرية الاقتصادية هي الوجه الآخر للإصلاح السياسي، والنهج الديمقراطي الذي يتيح مجالا أوسع للتعبير في مختلف المجالات.

خاتمة

منذ أن تولى جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم سلطاته الدستورية عام ١٩٩٩. وهو يولي الشأن الاقتصادي جل اهتمامه ورعايته، فقد شارك جلالته بشكل فاعل في تحديد رؤية اقتصادية واضحة للأردن، وقال في إحدى كلماته السامية: "إننا نتطلع إلى بناء نموذج اقتصادي في المنطقة يقوم على تنفيذ مجموعة واسعة من الإصلاحات التي ترتكز على تعظيم الاستفادة من الموارد البشرية، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في قيادة النشاط الاقتصادي، والتكامل مع الاقتصاد العالمي، والانتقال من الاقتصاد القائم على الموارد إلى الاقتصاد المعرفي، وتهيئة البيئة الداعمة والمعززة لمبادئ المشاركة والحرية والتعددية والشفافية، إضافة إلى إتاحة الفرصة للأفكار الخلاقة والمبدعة في عملية البناء والعطاء المستمر".

ومن هنا يتبين أن الإرادة السياسية للقيادة الأردنية تمضي بثبات نحو مزيد من التطوير والتحديث والإصلاح، لذلك فإن المبادرات الداعمة لهذه الإرادة تشكل جزءاً محورياً من المسيرة التنموية الأردنية الاقتصادية منها والسياسية، والعمل الحثيث مطلوب ليس فقط من الحكومة وإنما يشمل أيضا القطاع الخاص الذي فتحت أمامه الأبواب للمشاركة الفاعلة في مختلف النشاطات الاقتصادية، والمردود الذي سوف يترتب على مجموع الجهود التنموية ستنعكس آثاره على مختلف فئات المجتمع وفي مختلف مواقعهم، ولئن كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يمثل توزيعا لمجموع الناتج على مجموع المواطنين. فمن الأولى أن نلاحظ بأن هذا الناتج ما هو إلا نتيجة لحصيلة عمل الأفراد ومدى إنتاجيتهم.

ولا شك بأن الإنجازات التي تحققت كانت كبيرة، إلا أنه وفي المقابل ما زال هناك العديد من التحديات التي تحتاج لمواصلة الجهد والعمل بجد في سبيل التغلب عليها، وهنا تبرز مشكلة الفقر والبطالة كإحدى القضايا المحورية التي تستدعي جهودا إضافية للتغلب عليها، خاصة وأن الإنسان في النهاية هو هدف التنمية وأداتها، إضافة إلى ذلك فإن موضوع الفقر والبطالة يشكلان تحديا أساسيا مؤثرا في التطور السياسي والديمقراطي، إضافة إلى أثرهما في الجانب الاقتصادي.

كما أن تراجع المساعدات الخارجية وانحسارها يتطلب تركيزا أكبر على الأولويات وإدارة أفضل للموارد في سبيل الحفاظ على زخم العملية التنموية، علما بأن هذه المنح والمساعدات ليست مجانية، هذا إضافة إلى أنها لا تحمل صفة الديمومة، لذلك فإن الاعتماد على الذات ورفع مستوى تنافسية الاقتصاد الأردني ومواصلة البناء على ما تحقق كلها أولويات لابد من أن نتشبث بها ونواصل العمل في سبيل تحقيقها.